جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

دروس في مقياس

السياسات الاقتصادية

المستوى: أولى ماستر (السداسي الأول)
التخصص: اقتصاد وتسيير المؤسسات

إعـداد: د. عبد الجليل شليق

2023/2022

المحاضرتان السادسة والسابعة

06، 07

جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي
Université Echahid Hamma Lakhdar - El-Oued

جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي
Université Echahid Hamma Lakhdar - El-Oued

المحاضرتان السادسة و السابعة

رابعا * السياسة التجارية

Trade Policy

تمهيد:

تعتبر التجارة الخارجية الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها التطور الاقتصادي لأي بلد، على أساس التبادل للسلع والخدمات ما بين الدول، كما يمكن اعتبارها الجسر الذي يربط بين الدول، وتسمح لها بتصريف الفائض من إنتاجها أو استيراد حاجياتها من فائض إنتاج دول أخرى.

بحيث تُعد السياسة التجارية من أهم السياسات الاقتصادية التي عمل صانعو القرار في الاقتصاد العالمي على استخدامها خلال السنوات السابقة وحاليا، ما أدى إلى زيادة أهمية التجارة على المستوى الاقتصادي والسياسي على حد سواء، ودفع اقتصاديات الدول لوضع سياسات تجارية تعمل على حماية تجارتها وتقويتها لمواجهة المنافسة العالمية.

1-تعريف السياسة التجارية:

يرتبط مفهوم السياسة التجارية بالتأثير في التجارة الخارجية، وبالتالي مجمل المبادلات بين الداخل والخارج، وقد قُدمت عدة تعاريف للسياسة التجارية من بينها:

تُعرَّف السياسة التجارية بأنها مجموعة الأدوات التي تستخدمها السلطات الاقتصادية للتأثير على مسار التجارة الخارجية كمًّا ونوعا لتحقيق أهداف معينة، كما تُعرف كذلك بأنها حزمة من القوانين والإجراءات والتشريعات التي تتخذها الدولة من أجل تنظيم العلاقة بينها وبين دول العالم الأخرى.

وتُعرف أيضا على أنها احدى فروع السياسة الاقتصادية المنوط بها تنظيم شؤون التجارة الخارجية من خلال أدوات معينة لتحقيق أهداف محددة.

ويمكن تعريفها على أنها اختيار الدولة لوجهة معينة ومحددة في علاقاتها التجارية مع الخارج (سواء كانت حرية أم حمائية)، وتعبر عن ذلك بإصدار تشريعات واتخاذ القرارات والإجراءات التي تضعها موضع التطبيق.

أي هي ما تعلق بالتجارة الخارجية للدولة؛ وعموما علاقة الاقتصاد الوطني بالعالم الخارجي، وتقوم السياسة التجارية للدولة على التعريفات والقوانين الجمركية المنظمة لتصدير واستيراد السلع والخدمات وكذا حركة الذهب ورؤوس الأموال.

وتظهر نتيجة التعاملات مع الخارج في كشف يسمى ميزان المدفوعات، وتسعى الدولة لأن تتخلص من العجز في ميزان مدفوعاتها، إذا طغت واردات البلاد على صادراتها. ويسجل الاقتصاد الوطني فائضا إذا كانت السلع والخدمات الوطنية لها من المواصفات كمًّا ونوعًا ما يغري العالم الخارجي في استيرادها، وهو ما يجعل كفة الصادرات أثقل من كفة الواردات

2-أهداف السياسة التجارية:

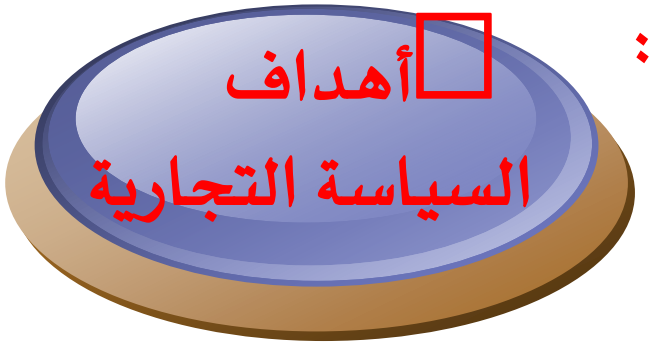

أهداف اقتصادية

أهداف اجتماعية

2-1.الأهداف الاقتصادية: وتتمثل في:

-زيادة موارد الخزينة العمومية للدولة واستخدامها في تمويل النفقات العامة بكافة أشكالها.

-حماية الصناعة المحلية من المنافسة الاجنبية.

-حماية الاقتصاد الوطني من خطر الإغراق الذي يمثل التمييز السعري في مجال التجارة الخارجية أي البيع بسعر أقل من تكاليف الإنتاج.

-حماية الصناعة الناشئة أي الصناعة الحديثة في الدولة وذلك بتوفير الظروف الملائمة والمساندة لها.

-حماية الاقتصاد الوطني من التقلبات الخارجية التي تحدث خارج نطاق الاقتصاد الوطني كحالات الركود والتضخم.

2.2.الأهداف الاجتماعية:

-حماية مصالح بعض الفئات الاجتماعية كمصالح المزارعين أو المنتجين لسلع معينة تعتبر ضرورية أو أساسية في الدولة.

-إعادة توزيع الدخل الوطني بين الفئات والطبقات المختلفة.

3- إجراءات السياسة التجارية:

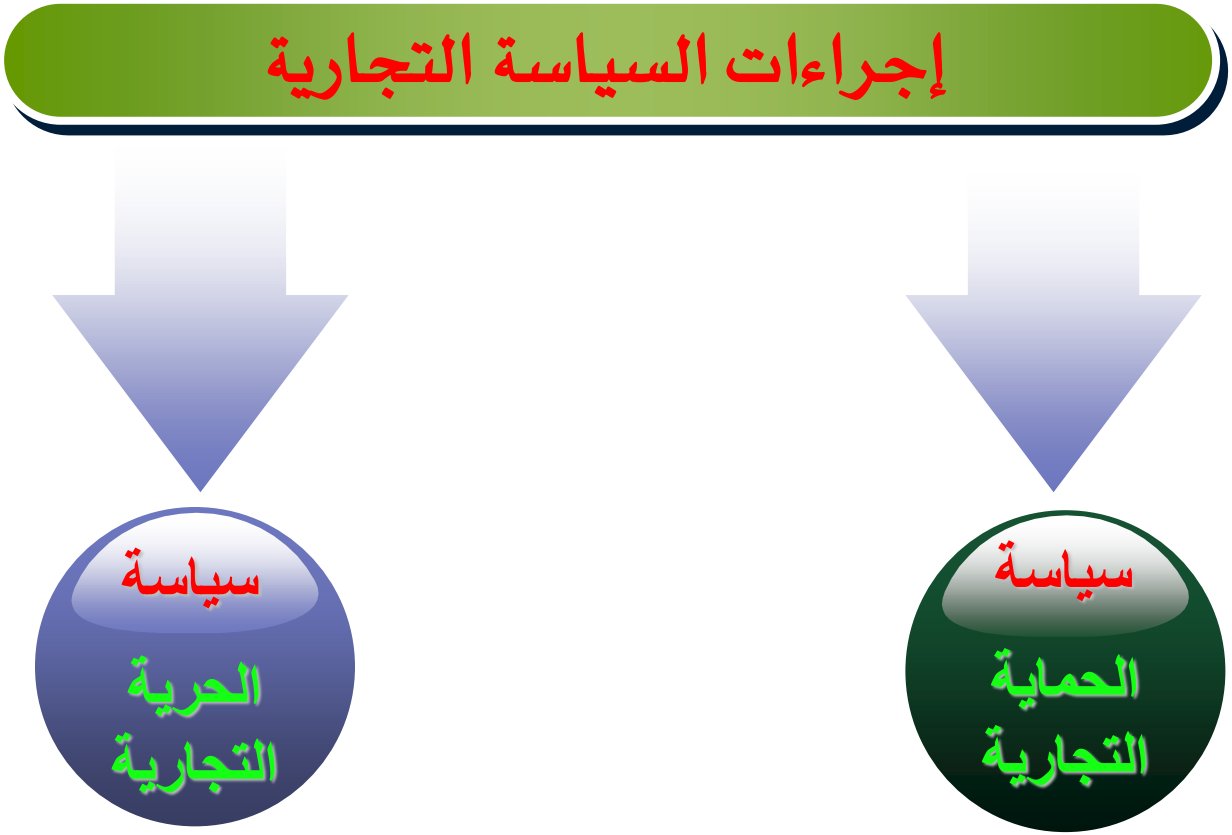

1.3..سياسة الحماية التجارية (الحمائية التجارية):

- تعـريفها:

هي السياسة الاقتصادية لتقييد التجارة بين الدول، من خلال أدوات مثل رفع الرسوم الجمركية على السلع المستوردة وتحديد كمياتها، والحصص التقييدية، ومجموعة متنوعة من الأنظمة الحكومية المقيدة التي تهدف إلى تثبيط الواردات، ومنع الأجانب من الاستيلاء على الأسواق المحلية والشركات.

مبررات مبدأ حماية التجارة الخارجية:

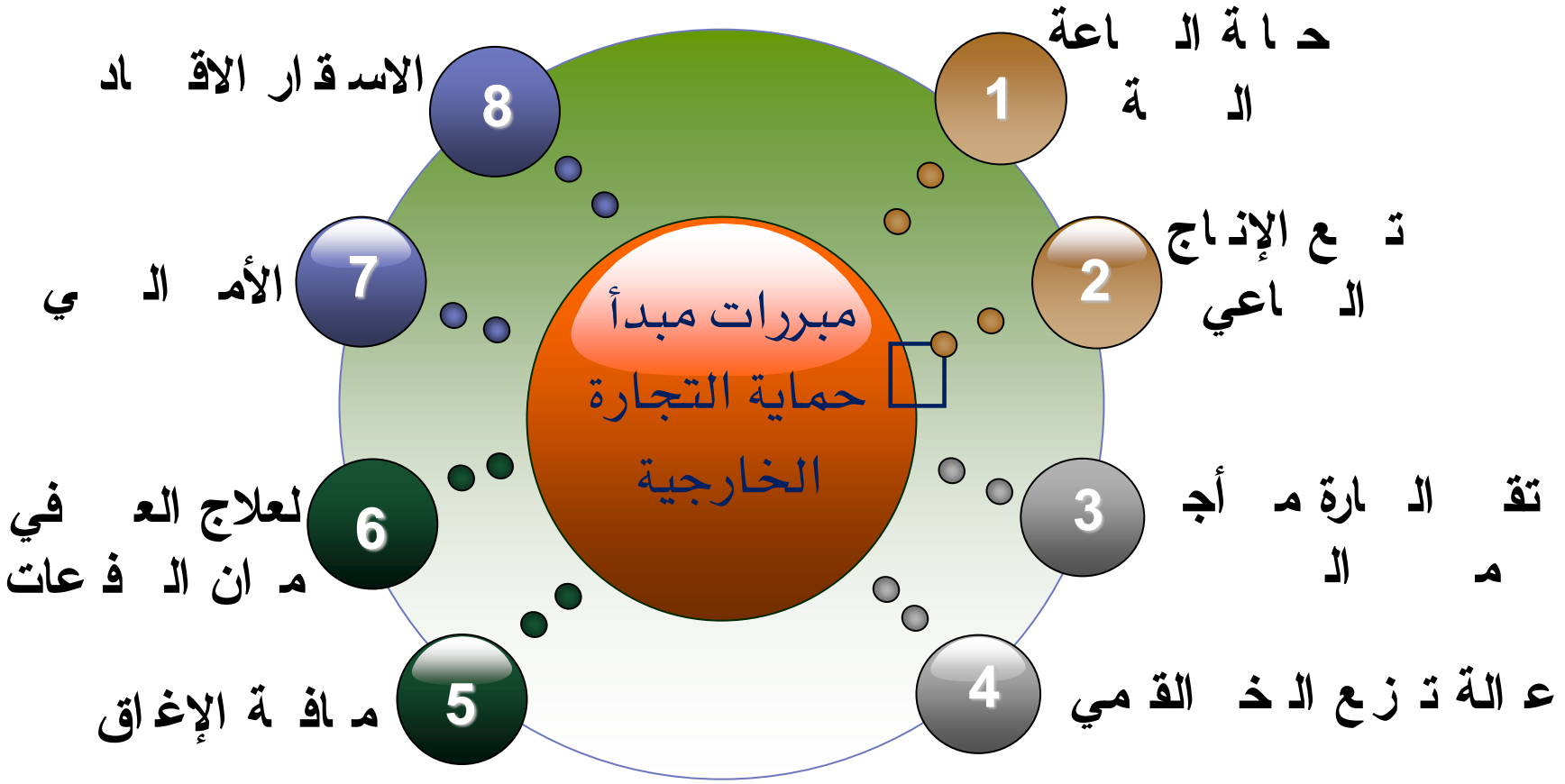

- **حماية الصناعة الوطنية**: تتم حماية الصناعات الناشئة على أساس أنها لن تستطيع منافسة الصناعات الأجنبية التي تنتج سلعا مماثلة، بسبب ظروف نشأتها ونموها في المرحلة الأولى، ويكون ذلك عن طريق حمايتها جمركيا خاصة للصناعات التي تتوافر لقيامها عوامل النجاح.

- **تنويع الإنتاج الصناعي**: ضرورة تسخير السياسة الجمركية في إقامة عدد كبير من الصناعات بحجة جعل الاقتصاد الوطني متوازنا ووقايته من حالة الكساد التي قد تحدث في الصناعة الواحدة أو الصناعات القليلة التي تتخصص فيها الدول في حالة الأخذ بسياسة حرية التجارة.

- تقييد التجارة من أجل مستوى التوظيف: إن الرسوم الجمركية العالية تقلل الواردات وتشجع بذلك على توسع الصناعات الداخلية ويكون الأثر المباشر لذلك استيعاب الأعداد المتعطلة من العمال، بالإضافة إلى تشغيل الموارد الاقتصادية الأخرى.
- عدالة توزيع الدخل القومي: عندما نحمي أنشطة اقتصادية تعتمد على عنصر العمل بنسبة مرتفعة فإنها تزيد من نصيب القوى العاملة في الناتج القومي

- **الرسوم الجمركية كوسيلة لمكافحة الإغراق**: إذ كثيرا ما تلجأ بعض الدول إلى بيع منتجاتها في الأسواق الخارجية بسعر يقل عن سعر بيعها في الأسواق الداخلية وقد يصل التمييز في الأسعار إلى حد البيع في الخارج بسعر يقل عن سعر التكاليف الإنتاج وتعرف هذه السياسة باسم "سياسة الإغراق" وتستعمل بغرض غزو الأسواق الخارجية وتعتبر نوعا من التمييز الاحتكاري لهذا فإن الدولة تلجأ دائما إلى حماية صناعتها الوطنية من أثر سياسة الإغراق.

- **الحماية لعلاج العجز في ميزان المدفوعات**: ويتم ذلك عن طريق فرض الرسوم الجمركية المرتفعة على الواردات من السلع الكمالية والتخفيف منها أو إلغائها على الواردات من السلع الإنتاجية وبذلك تقل الواردات فيقل الطلب على العملة الأجنبية.

- الأمن الوطني: إن التخصص في الصناعة ينطوي على خطر في حالة نشوب حرب وهذا ما يفرض على البلدان الاحتفاظ ببعض القدرات الإنتاجية لتلك المنتجات التي تسمح لها في حالة وقوع نزاع مع الخارج بنوع من الاكتفاء الذاتي حتى تستطيع حماية استقلالها.
- الاستقرار الاقتصادي: لقد أخذت الحكومات على عاتقها تلبية ما يمكن تلبيته من رغبات المواطنين، فوجدت أنه ينبغي لها قبل أن تسعى لتحقيق التقدم الاقتصادي وتنمية دخلها القومي أن تضمن استقرار الأحوال والظروف الاقتصادية ممثلة في الأسعار والدخل والإنتاج وغير ذلك من الكميات الاقتصادية ليصبح بعد ذلك الطريق سهلا معبدا أمام تحقيق التقدم الاقتصادي.

2.3.سياسة الحرية التجارية:

- تعريفها:

تقوم هذه السياسة على أساس حرية انتقال عوامل الإنتاج من دولة إلى أخرى، وترك التجارة حرة دون قيود أو عراقيل، إذ يرى أنصار هذا المذهب أن التجارة الخارجية تقوم نتيجة اختلاف النفقات النسبية بسبب التفاوت في عناصر الإنتاج التي توجد في كل دولة، فمثلا أمريكا فيها رؤوس الاموال، الهند والصين فيها العمالة، استراليا تملك الأرض، فبوجود الحرية التجارية يمكن إنشاء المشاريع في هذه الدول كل حسب قدراتها ومواردها

مبررات مبدأ حرية التجارة الخارجية:

تقوم سياسة حرية التجارة الخارجية على حجج عديدة من وجهة نظر هذا المذهب نورد منها الآتي

أن سياسة حرية التجارة الدولية تؤدي إلى زيادة الدخل القومي نتيجة التخصص الدولي، وهذا يعني الاتجاه نحو الإنتاج المجدي الذي يحقق فوائد جمة منها على سبيل المثال حصول الأفراد على السلع المستوردة بتكلفة أقل.

أن سياسة حرية التجارة تمنع قيام احتكارات أو تجعل على الأقل قيامها صعبا، وبالتالي شيوع جو المنافسة الذي يؤدي إلى دفع المنتجين لتطوير وتخفيض التكاليف إلى أقل حد ممكن، وفي النهاية خفض أسعار السلع، وذلك لأن وجود قيود على التجارة يؤدي إلى رفع أسعار السلع وبالتالي تحمل المستهلك لهذه الزيادة في الأسعار الناتجة عن الرسوم الجمركية على الواردات

4-أدوات السياسة التجارية:

أدوات السياسة التجارية

- الأدوات السعـرية (غير المباشرة)
- الأدوات الكـمية (المباشرة)
- الأدوات التنظيمية أو الإدارية

1.4.الأدوات السعرية (غير المباشرة):

1. الرسوم أو التعريفات الجمركية
2. إعانات التصدير
3. الإغراق
4. تخفيض سعر الصرف

-الرسوم أو التعريفات الجمركية:

يقصد بالسياسة الجمركية مجموعة الإجراءات المتمثلة في القوانين والأنظمة التي تفرضها الدولة على البضائع التي تجتاز حدودها دخولا وخروجا.

فهي بالتالي مجموعة الرسوم والتعريفات الجمركية التي تطبق على السلع على اختلاف أسعارها، وحسب أهميتها استيرادا وتصديرا.

وتهدف السياسة الجمركية إلى أهداف حمائية ومالية، فيكون الهدف حمائيا عندما يهدف إلى حماية صناعة معينة أو التأثير على حجم الواردات، أو على سعرها، ويكون الغرض ماليا، إذا كان المقصود من تطبيقه الحصول على موارد مالية للخزينة العمومية

-إعانات التصدير:

هي تخفيضات جمركية وضريبية الغرض منها تشجيع التصدير من منتج معين والغرض منها أيضا تدعيم قدرة المنتجين الوطنيين على التنافس في الأسواق الدولية وزيادة نصيبهم منها ، وذلك بتمكينهم من خفض الأثمان التي يبيعون على أساسها.

والإعانة قد تكون مباشرة حيث تتمثل في دفع مبلغ معين من النقود يحدد إما على أساس قيمي أو على أساس نوعي، أو غير مباشرة وتتمثل في منح المشروع بعض الامتيازات لتدعيم مركزه المالي

-الإغراق:

نظراً لأن للإغراق معنى قانونياً محدداً في اتفاقية الجات (الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة GATT 1947) لا يجوز الخلط بينه وبين صور المنافسة الجائرة الأخرى، لذلك فإننا سوف نشير إلى التعريف الذي ورد في اتفاقية الجات وذلك على الوجه الآتي: مفهوم الاغراق: كما ورد في المادة السادسة من الاتفاقية فإن السلعة تكون في حالة إغراق إذا قام طرف متعاقد ببيعها إلى بلد متعاقد آخر بأقل من قيمتها أو إذا كان سعر السلعة المصدرة في بلد الاستيراد أقل من تكلفة الإنتاج في بلد المنشأ مضافاً إليها تكلفة البيع والأرباح المعتادة.

وبالتالي فإن الإغراق لا يعنى بيع السلعة المستوردة في السوق المحلى بأسعار أقل من المنتجات المثيلة المحلية بل العبرة في المقارنة بين أسعار البيع لنفس السلعة في بلد التصدير وبلد الاستيراد.

-تخفيض سعر الصرف:

يقصد بتخفيض سعر الصرف كل انخفاض تقوم به الدولة عمدا في قيمة الوحدة النقدية الوطنية المقومة بالوحدات النقدية الأجنبية سواء اتخذ ذلك مظهرا قانونيا أو فعليا في نسبة الوحدة إلى الذهب أو لم يتخذ، وتخفيض سعر الصرف بهذا المعنى يترتب عليه تخفيض الأثمان المحلية مقومة بالعملات الأجنبية ورفع الأثمان الخارجية مقومة بالعملة الوطنية

2.4. الأدوات الكمية (المباشرة)

1. الحصص الاستيرادية
2. القيود غير التعريفية

-الحصص الاستيرادية:

ويقصد بها قيام الدولة بتحديد الكمية المصدرة من سلعة ما أو الكمية المستوردة، والشائع هو تحديد الكمية المستوردة، ويتم ذلك من خلال قيام الدولة بيع تراخيص الاستيراد عن طريق المزاد إلى المستوردين وتكون هذه التراخيص مقسمة على أساس إجمالي الحصة.

-القيود غير التعريفية: ونجد فيها:

- الترتيبات الحكومية: مثل التنظيمات المتعلقة بالصحة والبيئة والأمن والحماية من التلوث والأمراض الاجتماعية، كما تتضمن ترتيب العلامة التجارية وتحديد المواصفات.. إلى غير ذلك.
- المشتريات الحكومية: وهي قيام الحكومة بتوجيه نسبة معينة من مشترياتها من السوق المحلي، ما يضفي سمة تمييزية للمنتج المحي لزيادة تنافسيته.
- تجارة الدولة والاحتكارات الحكومية: مثل احتكار الدولة لاستيراد السكاكر في اليابان.
- الحصة التصديرية التطوعية: مثل الاتفاق بين اليابان وأمريكا على أن تقلل اليابان صادراتها من السيارات إلى أمريكا مقابل تقليل صادرات أمريكا من الأجهزة الحاسوبية إلى اليابان للحفاظ على مصالح المنتجين المحليين في كليهما

3.4. الأدوات التنظيمية أو الإدارية

1. المناطق التجارية الحرة
2. الاتحادات الجمركية
3. التكتلات الاقتصادية
4. المعاهدات والاتفاقات التجارية
4. تيسير التجارة

-المناطق التجارية الحرة:

مناطق التجارة الحرة والمناطق الاقتصادية الخاصة وهي أراض تدار بحسب قوانين خاصة وقوانين داخلية، وهي مستثناة من القوانين التي تحكم الدولة التي تنتمي إليها. هذه المناطق هي مستثناة من مجال عمل السلطات الجمركية وتتمتع بالحرية الكاملة في التدفقات الداخلية والخارجية من السلع والبضائع. مناطق التجارة الحرة هي أيضًا أماكن يتوافر فيها مناخ أكثر ملاءمة لزيادة حجم التجارة والتصدير لبعض النشاطات التجارية والصناعية، مقارنة بالأجزاء الأخرى من الوطن. في مناطق التجارة الحرة، يمكن تخزين البضائع، وإعادة تغليفها، والتلاعب بها وتلفها أو التغيير فيها أو تبديلها. لقد تنامت المناطق الحرة بأعداد كبيرة في ظل العولمة، في حين كانت لعقود خلت، موجودة بشكل محدود جدًا. الآن يوجد أكثر من ألف منطقة حرة في العالم

مثل:

❖ المنطقة العربية للتبادل الحر: صادقت 19 دولة عربية على اتفاقية تسهيل المبادلات التجارية بين الدول العربية، ففي إطار تنمية التبادل التجاري بين البلدان العربية، قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية في 22 من فيفري 1978 التحضير لاتفاقية تيسير المبادلات التجارية بين البلدان العربية.

تمت المصادقة على هذه الاتفاقية في 10 فيفري 1981 بتونس

تهدف هذه الاتفاقية إلى تحرير المبادلات التجارية بين مختلف الدول العربية وكذا تسهيل الخدمات المتعلقة بالتجارة.

❖ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية: تعتبر منطقة التجارة الحرة للقارة الإفريقية منطقة تجارة حرة، موضحة في اتفاقية التجارة الحرة لأفريقيا القارية بين 42 من دول الاتحاد الأفريقي البالغ عددها 55 دولة. وتعد هذه المنطقة التجارية الحرة هي الأكبر في العالم من حيث عدد الدول المشاركة منذ تشكيل منظمة التجارة العالمية.

-الاتحادات الجمركية:

هو منطقة للتبادل الحر تعتمد الدول الأعضاء فيها علاوة على حرية التجارة بينها تعرفة جمركية خارجية موحدة، بمعنى أنها تطبق رسوما جمركية مماثلة على الواردات القادمة من الدول غير الأعضاء في الاتحاد. وتعكس الاتحادات الجمركية مستوى أنضج من الاندماج والتكامل الاقتصادي مقارنة بمناطق التبادل الحر،

ويعد الاتحاد الجمركي امتدادا طبيعيا ومنطقيا لأي منطقة تبادل حر يسعى أعضاؤها إلى دعم التجارة البينية وتعميق التعاون والتكامل الاقتصادي بينهم، إذ إن تحديد مستويات الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات من خارج دول الاتحاد يأخذ عادة بعين الاعتبار التخصصات الإنتاجية لكل بلد عضو، بهدف تشجيع استهلاك السلع المصنعة داخل الاتحاد والرفع من كلفة السلع المستوردة من خارجه عبر الرسوم الجمركية المفروضة عليها.

كما أن الاتحاد الجمركي يسمح بتجاوز تعقيدات المساطر الجمركية المرتبطة بتطبيق اتفاقيات التبادل الحر وخصوصا ما يتعلق منها ببلد المنشأ، إذ إن الاستفادة من الرسوم الجمركية التفضيلية يمر عبر إثبات أن منشأ السلع المستوردة هو أحد البلدان الأعضاء في منطقة التبادل الحر وليس من خارجها

مثل:

الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون الخليجي

قرر المجلس الأعلى في دورته 23 بدولة قطر يومي 21 و 22 ديسمبر 2002م مباركة قيام الاتحاد الجمركي لدول المجلس في الأول من يناير 2003م.

السوق المشتركة لدول أمريكا الجنوبية (الميركوسور):

وتضم أربعة بلدان هي: البرازيل، الأرجنتين، الأوروغواي والباراغواي.

-التكتلات الاقتصادية:

عرف على أنها درجة من التكامل الاقتصادي الناشئة بين مجموعة دول متجانسة اقتصاديا وجغرافيا وثقافيا وتاريخيا، تجمعها مجموعة مصالح اقتصادية، بهدف تعظيم تلك المصالح، وزيادة التجارة الدولية البينية، تعزيزاً للعوائد المتحققة من التبادل التجاري بينها، مما يحقق درجة من الرفاه الاقتصادي لشعوب تلك الدول

ويمكن تعريف التكتلات الاقتصادية على أنها منظمات دولية تنشأ نتيجة معاهدة بين أطراف المنظمة، تتشكل من خلالها حالة من التعاون بينها تحقيقاً لغايات اقتصادية بحتة، أو لغايات متعددة على رأسها التعاون الاقتصادي.

وهي نوع من أنواع التكامل الاقتصادي الإقليمي بين مجموعة من الدول، والذي يمكن من خلاله أن تتدفق السلع والخدمات بحرية بين البلدان الأعضاء

مثال:

الاتحاد الأوروبي، مجلس التعاون الخليجي، رابطة دول جنوب شرق آسيا، السوق الجنوبية المشتركة، مجموعة بريكس الاقتصادية

-المعاهدات والاتفاقات التجارية:

الاتفاقيات التجارية هي اتفاقيات تعقدها الدول (أو تنضم إليها) مع التجمعات الاقتصادية والتجارية ذات العلاقة على المستوى الدولي أو الإقليمي. كما يمكن أن تكون الاتفاقيات مع دول أخرى وفق التزامات أكثر مرونة من الالتزامات التي التزمت بها الدول مع المنظمات الدولية أو الإقليمية وتسمى هذه الاتفاقيات في هذه الحالة اتفاقيات تجارة حرة ثنائية (Free Trade Agreements (FTA ، وتهدف هذه الاتفاقيات التجارية في عمومها إلى تحرير التجارة بين الأطراف الموقعة عليها بما يؤدي إلى زيادة حجم التجارة البينية بينهم، وزيادة معدلات الاستثمار البينية. كما قد تهدف الاتفاقيات التجارية الى تحقيق أهداف سياسية وأمنية.

مثل:

اتفاقية الشراكة مع المجموعة الأوروبية، الاتفاق التجاري التفاضلي الجزائري-التونسي

-تسهيل التجارة:

عرفت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا ومركز الأمم المتحدة لتيسير التجارة والأعمال الالكترونية تسهيل التجارة على أنها تنظيم التجارة الدولية وتبسيطها، لاسيما إجراءات الاستيراد والتصدير ومتطلبات إجراءات المرور العار التي تطبقها الجمارك وغيرها من الوكالات.

أما منظمة التجارة العالمية فقد عرفت تسهيل التجارة على أنه تيسير وتنسيق إجراءات التجارة الدولية، ويقصد بالإجراءات التجارية الأنشطة والممارسات والتصرفات الشكلية أو الرسمية التي يتم اتخاذها في جمع البيانات المطلوبة لحركة البضائع في التجارة الدولية وعرضها والتبليغ عنها ومعالجتها.

أما منظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، فإن تعريفها يوضح أن تسهيل التجارة يشير إلى تبسيط وترشيد الجمارك والإجراءات الإدارية الأخرى التي تعيق أو تؤخر أو تزيد من تكلفة نقل البضائع عبر الحدود الدولية

شكرا لكم
على حسن المتابعة والإصغاء